

توظيف هيكل التمويل للحد من الهشاشة المالية باستخدام أنموذج Kida

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م. د زينب مكي البناء

الباحثة آمال قحطان عزيز

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

كربلاء ، العراق

zainabalbanaa@yahoo.com

المستخلص. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور متغيرات هيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية للمصارف التجارية الخاصة ، وقد انطلقت الدراسة من مشكلة مفادها هل يؤثر هيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية فهي تعتبر من المواضيع الحيوية التي تحتاج الى متابعة و دراسة مستمرة لأثرها الكبير في نجاح عمل المصارف واستمراريتها. وقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على مجموعه من التقارير والكشوفات المالية المنشورة لثلاث مصارف من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمدة الدراسة 2005 - 2019 ، و تمثلت اهم المقاييس المستعملة في المؤشرات الأربعة لهيكل التمويل و خمس مؤشرات لأنموذج Kida و من اجل تحقيق هدف الدراسة و اختبار فرضيتها الرئيسية تم استخدام الانحدار المتعدد بأسلوب الحذف التراجعي وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج لعل اهمها هو هناك تأثير طردي ذي دلالة معنوية بين التمويل بالديون و الهشاشة المالية في المصارف عينة الدراسة ، و اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات كأن ابرزها ضرورة اهتمام المصارف باتباع اليات التحوط التقليدية و الحديثة التي تساعد في التخلص من الهشاشة ، فضلا عن تطبيق انموذج Kida لقياس الهشاشة المالية وتحديد مركزها المالي .

الكلمات المفتاحية : انموذج كيدا ، مصادر التمويل ، هشاشة المالية ، هيكل التمويل .

Abstract. This study aimed to identify the role of the financing structure variables in reducing the financial fragility of private commercial banks . In its practical aspect, the study relied on a set of published financial reports and statements for three of the banks listed in the Iraq Stock Exchange for the study period 2005-2019. And to test its main hypothesis, multiple regression was used by the method of regressive deletion. The study reached a set of results, perhaps the most important of which is that there is a direct effect with a moral significance between debt financing and financial fragility in the study sample banks. Traditional and modern hedging mechanisms that help it get rid of fragility, as well as the application of the Kida model to measure financial fragility and determine its financial position.

Keywords: Kida model , sources of financing , financial fragility ,financing structure.

1. المقدمة

يعد قياس هيكل التمويل و الهشاشة المالية من المواضيع المهمة التي تخص كل انواع المنظمات العاملة وعلى وجه الخصوص القطاع المصرفي ، وذلك لحاجة المصارف الى الاهتمام والاخذ بالمواضيع المهمة في مجال تطوير إدارة المصارف . ويعد هيكل التمويل من أهم القرارات التي تتخذها المصارف، وذلك لتأثيره المباشر في تحقيق أهدافها وممارسه أنشطتها المختلفة ، وهو يتعلق بالمفاضلة بين مصادر الأموال المتاحة سواء كانت أموال الملكية أو أموال الديون لذا على ادارة المصرف ان توليها أهمية بالغة . وبحسب طبيعة عمل المصارف حيث تعمل كوسطاء ماليين بين المقترضين و المدخرين مما يساعد على تحويل الأموال من طرف الى طرف آخر ، و هذه الأنواع من العمليات ليست بسيطة جدا ويتضح ذلك من خلال اخفاقات العديد من المصارف وخاصة عند ارتفاع مخاطر المصارف خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007 – 2008) وارتفاع نسبة تعرض أنظمتها للإفلاس أدى الى زيادة توجه الباحثين الى دراسة الهشاشة المالية فيما يخص عواقبها وتداعياتها ، وركزوا على ضرورة وجود مصارف آمنة وسليمة، ولكن الفشل الذي أصاب أغلب المصارف الكبيرة ، والذي أدى الى انهيارها وخصوصا في أوقات الأزمات يمكن أن يكون فهما شاملا للهشاشة التي أصابت تلك المصارف، وبذلك لابد من التركيز ليس فقط على أوقات الأزمات وإنما على الصدمات الخارجية الفجائية التي تؤدي الى عدم الاستقرار الشامل وغير المتوقع للأنظمة المالية المصرفية على مر السنين و على هذا الأساس إن عدم استقرار المصارف مصدر قلق كبير بالنسبة لأي اقتصاد ويتجلى هذا القلق من عدم وجود التمويل الكافي بالوقت المناسب.

2. منهجية الدراسة

2.1 مشكلة البحث

تعتمد البية عمل المصارف على اموال الغير في تمويل موجوداتها بالدرجة الاساس و توفير السيولة في ظل الظروف الطبيعية ،لذا منحها ذلك تنوع في مصادر التمويل ، فالجمهور ينظر الى المصارف على انها مصدر لتوفير ما يحتاجونه من السيولة في حين انها معرضه للهشاشة نتيجة تعرضها للازمات المالية التي تجعل مستقبل تلك المصارف عرضة للإفلاس و تعاني المصارف العراقية اليوم من العديد من المشاكل اهمها انخفاض قيمتها السوقية بشكل مستمر نتيجة لتعثر ادائها او عدم ادارتها لهيكل التمويل ومن هنا تتبلور مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :-

"هل يؤثر هيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية"

وينبثق من هذا السؤال عدة اسئلة فرعية:

- 1- هل تعاني المصارف عينة الدراسة من الهشاشة ؟
- 2- هل يؤثر التمويل بالأسهم العادية في الحد من الهشاشة المالية ؟
- 3- هل يؤثر التمويل بالأرباح المحتجزة في الحد من الهشاشة المالية ؟
- 4- هل يؤثر التمويل بالديون في الحد من الهشاشة المالية ؟
- 5- هل يؤثر التمويل بالودائع في الحد من الهشاشة المالية ؟

2.2 أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة اهميتها من اهمية ما تقدمه للعينة المبحوثة فالدراسة ركزت على متغيرين هما هيكل التمويل و الهشاشة المالية وهي توليفة جديدة من دلالتها عدم وجود دراسة تثبت هذا التوجه في المصارف عينة الدراسة حيث تعالج هذه الدراسة مشكلات واقعية وفعالية تتطلب وضع الحلول اللازمة للحد من الهشاشة الذي يتعرض لها المصرف من خلال توظيف هيكل التمويل .

3.2 فرضيات الدراسة

بضوء ابعاد المشكلة فأن فرضيات الدراسة هي كالآتي:

- ❖ الفرضية الرئيسة الاولى: لا تتفاوت المصارف عينة الدراسة في سياستها لهيكل التمويل.
- ❖ الفرضية الرئيسة الثانية: لا تعاني المصارف عينة الدراسة من الهشاشة المالية.
- ❖ الفرضية الرئيسة الثالثة: لا يوجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية.

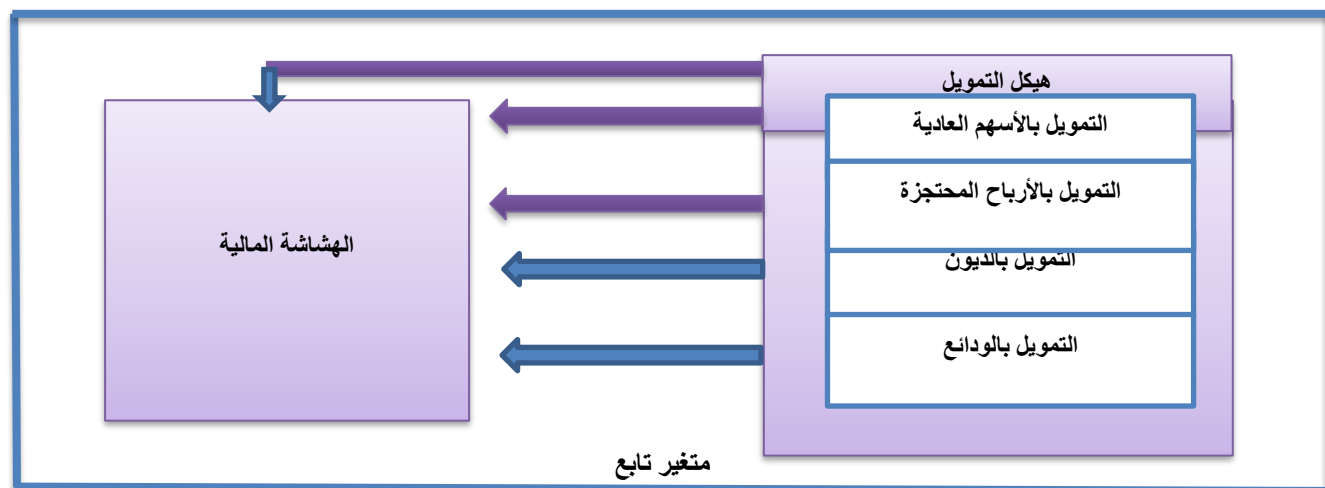
4.2 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بالآتي :

- 1- تحليل مستوى الهشاشة المالية في المصارف عينة الدراسة.
- 2- دراسة واقع حال هيكل التمويل في بعض المصارف والخروج بنتائج وتوصيات تساعد هذه المصارف فيها لإدراك طبيعة العلاقة بين مكونات الهيكل التمويلي و الهشاشة المالية.
- 3- معرفة طبيعة التأثير بين متغيرات الدراسة باستخدام المؤشرات المالية لتحليل واقع المصارف وقياسه .

5.2 مخطط الدراسة الفرضي

يُعدُّ مخطط الدراسة رسماً توضيحياً للموضوعات قيد الدراسة وعلاقات التأثير بين مكوناتها لغرض تحديد الأطر الفكرية والمعرفية التي يجب دراستها، فإن المتغير الرئيس الأول لمخطط الدراسة الفرضي والمتمثل بهيكل التمويل (المتغير المستقل)، أما المتغير الثاني في المخطط الفرضي للدراسة فهو الهشاشة المالية (المتغير التابع)، كما موضح في الشكل .



شكل (1) مخطط الدراسة الفرضي

المصدر : اعداد الباحثتان

6.2 مجتمع وعينة الدراسة :

حدد مجتمع الدراسة في المصارف التجارية عينة الدراسة في السنوات التي اعتمدتها الدراسة وفق سلسلة زمنية للمدة من 2005 – 2019.

7.2 مؤشرات الدراسة :

استندت الدراسة في التحليل المالي لقياس المتغير المستقل المتمثل بـ (هيكل التمويل) على اربعة مؤشرات هي :

أ – نسبة التمويل بالأسهم العادية = (رأس المال المدفوع/ اجمالي الموجودات) × 100 %

ب – نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة = (الأرباح المحتجزة/ اجمالي الموجودات) × 100 %

ج – نسبة التمويل بالديون = (المطلوبات/ اجمالي الموجودات) × 100 %

د- نسبة التمويل بالودائع = (الودائع / اجمالي الموجودات) × 100 %

أما المتغير التابع المتمثل بـ (الهشاشة المالية) يتم قياسه بواسطة (Z-Score) وسوف يعتمد على استخدام أنموذج (kida 1980). حيث يتم حساب (z) بواسطة المعادلة التالية (kida ,1980:513):-

$$Z = -1.042X1 - 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

إذ إن :-

X1 = صافي الدخل/ اجمالي الموجودات .

X2 = حق الملكية/ اجمالي المطلوبات .

X3 = الموجودات السائلة/ المطلوبات المتداولة .

X4 = الإيرادات/ اجمالي الموجودات.

X5 = النقدية/ اجمالي الموجودات.

3. الإطار النظري للدراسة

1.3 هيكل التمويل

1.1.3 مفهوم هيكل التمويل

يعد هيكل التمويل من أهم القرارات التي تتخذها المصارف ، وذلك لتأثيره المباشر في تحقيق أهدافها الاستراتيجية بعيدة المدى، والذي تروم فيه المصارف للوصول إلى تعظيم ثروة المالكين من خلال اختيار هيكل التمويل الأمثل و يتم تحقيقه عندما تكون كلفة التمويل في حدها الأدنى. لهذا يبقى خيار التمويل من أهم القرارات التي تتخذها الادارة المالية في المصارف (Johnson ,2001:46).

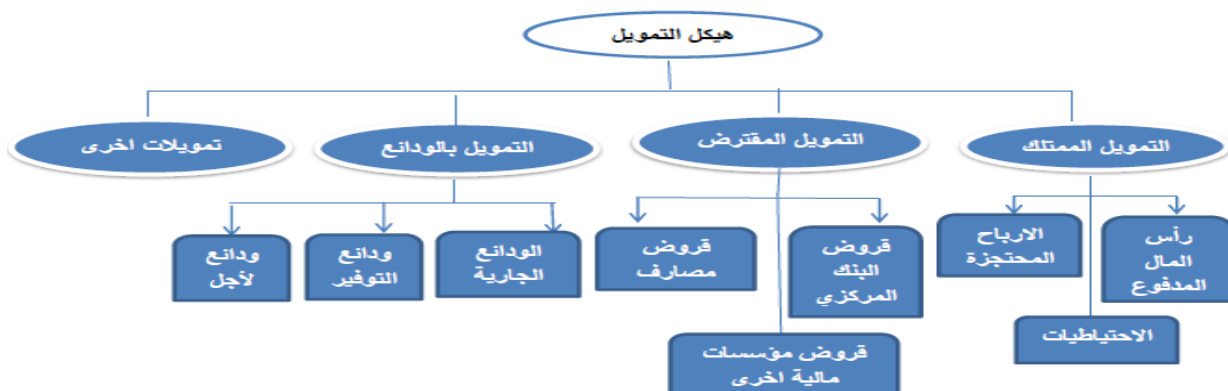
و يعرف قاموس Webster التمويل بأنه (النظام الذي يشمل تداول الأموال ، ومنح الائتمان ، و اختيار الاستثمارات ، وتوفير التسهيلات المصرفية) (1 : 2009 , Paramasivan & Subramanian). ويعتبر التمويل علم وفن ادارة الأموال. (Gitman & Zutter, 2012:508)

و وردت عدة مفاهيم في ادبيات الادارة المالية تتعلق بهيكل التمويل و هيكل رأس المال فمنها من اشار الى هيكل رأس المال بأنه مزيج الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية الذي تحتفظ به المصرف (Jehan , 2001:47) . و عرف ايضا بأنه مزيج من الديون طويلة الأجل و الملكية التي تستخدمها المصارف لتمويل أعمالها وان هيكل رأس المال يكون متغير في المصرف وليس ثابت بما يحقق المعدل الموزون لكلفة رأس المال في أدنى حد (3 : 2008 , Ross et .al). اما فيما يتعلق بهيكل التمويل فهو تشكيلة مصادر الأموال الطويلة، أو القصيرة الأجل التي حصلت عليها المصرف بهدف تمويل استثماراتها. و عرفه Keown بأنه مزيج من جميع مصادر التمويل التي تظهر على الجانب الأيسر من الميزانية العمومية (Keown et al, 2014:4) .

لذلك فإن مصطلح هيكل التمويل يختلف عن مصطلح هيكل رأس المال في أن الأول يمثل كيفية قيام المصرف بتمويل موجوداته المختلفة من خلال مصادر التمويل طويلة الأجل وقصيرة الأجل (Jiang, 2008:6) . وبالنسبة للثاني فإنه يمثل التمويل الدائم المتكون من القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية ويستبعد منه أنواع الائتمان قصير الأجل جميعها وبهذا فإن هيكل رأس المال يعد جزءاً من هيكل التمويل (Kulkarni & Chirputkar, 2014:437).

2.1.3 مكونات هيكل التمويل

ويتضمن هيكل تمويل المصرف التمويل المقترض والتمويل الممتلك و هما يشكلان الجانب الأيسر من الميزانية العمومية، التمويل المقترض الذي يتضمن التمويل المقترض قصير الأجل والتمويل المقترض طويل الأجل والتمويل الممتلك الذي يتضمن رأس المال المدفوع و الأرباح المحتجزة، لذلك فإن الهيكل المالي يتكون من التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، أما هيكل رأس المال أو ما يسمى ب (التمويل الدائم) الذي يتضمن التمويل المقترض طويل الأجل والتمويل الممتلك (العامري ، 2013:307) ويتألف هيكل التمويل من مصادر تمويل طويلة الأجل ومصادر تمويل قصيرة الأجل كما مبين في الشكل رقم (2) :-



شكل (2) مصادر التمويل للمصرف

المصدر : اعداد الباحثان

1- التمويل الممتلك

حق الملكية هو واحد من المصادر التقليدية للتمويل و يتمثل حق الملكية بمجموع المبلغ الذي دفعة المساهمون للمصرف عند التأسيس و مبلغ (Gitman & Zutter, 2012:524). الأرباح التي احتجزتها المصرف منذ أول نشأتها ، وانها توفر للدائنين حماية بوصفها مصدر ضمان أ- رأس المال المدفوع : ويقصد به مجموع الأموال التي دفعها مساهمو المصرف بالفعل عند تأسيسه مساهمة منهم في تكوين رأس ماله ، ومع إن هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر (Pandey, 2015:479) . إلا إنه من الضروري الاهتمام به ، لأنه يساعد على زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف لاسيما أصحاب الودائع استحقاق (Atrill, 2009:244) .

ب- الأرباح المحتجزة : هي الأرباح التي لم يتم دفعها كتوزيعات أرباح و أنما يتم إعادة استثمارها في الشركة و بذلك سوف تزيد من قيمة حقوق الملكية الحالية للمساهمين، كما تعد الأرباح المحتجزة مصدراً مهماً للتمويل الداخلي (Broyles, 2003:275) .

ج- الاحتياطات : هي استقطاعات من الأرباح السنوية للمصرف لمقابلة طارئ محدد فتتراكم على مر السنوات بشكل احتياطات لتساعدها على ممارسة كافة أعمالها (Arnold , 2013:527) .

2- التمويل بالاقتراض

تعتمد معظم المصارف على التمويل بالاقتراض (القروض) بالإضافة إلى التمويل بالملكية لتمويل عملياتها. (Atrill, 2017:250).

- أ- **الاقتراض من المصارف الأخرى** : في بعض الأحيان تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من بعضها البعض قروض قصيرة الأجل في سبيل تمويل عملياتها ، إلا أن هذه الطريقة لا تنظر إليها المصارف عادة بعين الارتياح لأن ذلك يعني ضعف المصرف المقترض ، وعادة تكون تلك القروض بدون ضمانات لذلك يجب على المصارف المقرضة أن تتق بالمصارف المقرضة (Rose,2002:216) .
- ب - **الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى** : يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله ، وزيادة طاقته الاستثمارية ، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين ، فإذا تعرض المصرف للخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقرضة وهي تأخذ صورتين ، الأولى سندات طويلة الأجل والثانية اتفاق بين المصرف وبين مؤسسة مالية أخرى أو شركة تأمين (أبو حمد وقنوري، 2005: 112).
- ج- **الاقتراض من البنك المركزي**: إذ إن من وظائف البنك المركزي الأساسية تقديم العون المالي للمصارف كالمجأ الأخير للإقراض، والتي تفرض على البنك المركزي تقديم التمويل المناسب اما بصورة مباشرة بالإقراض المباشر ، أو من خلال توافر السيولة لها بأعاده خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي، وغالبا لا تلجأ المصارف التجارية لهذا النوع من التمويل خشية قيامه بتشديد الرقابة عليها او تحديد انشطتها بقيود تمنعها من بعض الاستثمارات (حداد وهذلول، 2005: 164) .

3 - التمويل بالودائع

- الودائع هي المصدر الأول للأموال في معظم المصارف . تعتبر الودائع عنصراً رئيسياً في تحديد طبيعة العمل المصرفي و دوره الحاسم التي يلعبه في الاقتصاد. وتعد قدرة المصرف على جذب الودائع من الشركات والافراد مقياساً مهماً لتعزيز ثقة الجمهور. علاوة على ذلك ، ان ارتفاع مقدار الودائع يعني زيادة قدرة المصرف على خلق الائتمان، ومن ثم تحقيق الارباح ونمو وهناك تصنيفات عديدة للودائع منها (Ross & Hudgins, 2007: 387).
- أ- **الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب)** : الودائع تحت الطلب هي الاموال التي يودعها الافراد او الهيئات لدى المصرف بحيث يمكن سحبها في أي وقت و من دون إخطار سابق منهم ، بموجب أوامر يصدرها المودع الى المصرف يتم الدفع بموجبها له او لشخص اخر يعينه في الامر الصادر منه الى المصرف ، والودائع تحت الطلب لا تحمل فائدة لذلك تعتبر من المصادر الأقل كلفة (Bessis , 2015:39) .
- ب - **ودائع التوفير (ودائع الادخار)**: وهي الاموال التي يحتفظ بها اصحابها لدى المصارف لغرض الادخار و تدفع لودائع التوفير فوائد (عادة أقل من أسعار الفائدة في السوق) وليس لها تاريخ استحقاق محدد ، وعادة ما يمكن سحبها عند الطلب (Fabozzi, 2010:44) .
- ج- **الودائع لأجل**: يتميز هذا النوع من الودائع بان له تاريخ استحقاق محدد يتم الاتفاق عليه بين المودع والمصرف (Eakins & Mishkin, 2018:67). وتدفع معظم الودائع لأجل عند الاستحقاق معدل فائدة ثابت و. غالباً ما تستفيد الحسابات التي تزيد مدتها عن عام واحد من الفائدة على أساس سنوي. (Choudhry, 2018:15).

4-تمويلات أخرى

- وهي امول لا تمثل بمجموعها حجماً كبيراً من مصادر التمويل للمصرف التجاري ، وتتميز بعدم استقرار قيمتها وصغر حجمها وتأثيرها على سياسة المصرف الاستثمارية ، اذا يعد الاقتراض ، اذا يعد الاقتراض من سوق الدولار الأمريكي اسلوب شائع الاستخدام فقد شهد في السنوات الاخيرة توسعاً ملحوظاً في نشاط الاقتراض ، وهو يتكون من مصارف كبيرة في أوروبا يقتصر تعاملها بالدولار في قبول الودائع و منح القروض . (العلاق ، 2008: 64) .

3.2 الهشاشة المالية

3.2.1 مفهوم الهشاشة المالية

أدت موجة الاضطرابات المالية في الاقتصاد العالمي الى اهتمام الباحثين اهتمام متزايد للكشف عن كيفية تعرض المؤسسات المالية لعدم الاستقرار المالي، و ما هي الظروف التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وكيف يتم معالجة عدم الاستقرار المالي ؟ لذلك بدأت التحليلات السائدة لعدم الاستقرار المالي في معالجة شيء يسمى "الهشاشة المالية" حيث ظهر هذا المصطلح للمرة الاولى من قبل الباحث (Minsky's) عام 1972 من خلال تطويره لتفسير (Keynes) عام 1936 لتقليل التباين والجدل في توضيح أسباب عدم الاستقرار المالي -2001:220 (Lagunoff & Schreft 221). نستخدم عبارة "الهشاشة المالية" لوصف المواقف التي يكون فيها للصدمات الصغيرة تأثير كبير على النظام المالي، وهي تسبق مرحلة الافلاس الذي يجبر النظام المالي الخروج من عالم الاعمال (Hamid, 2012:27).

ويتم تعريف الهشاشة المالية بأنها ضعف في العوامل الداخلية نتيجة صدمة او ازمة خارجية (Hong, 2011: 406). وعرفت ايضا عدم استقرار مالي يتميز باحتمالية عالية للتخلف عن السداد وانخفاض الربحية المصرفية (Schroeder, 2009:287). ويمكن تعريفه بانخفاض في قيمة المصرف وعدم قدرته على تأدية اعماله اليومية بشكل طبيعي دون تكبد الخسائر التي تنعكس سلباً في قيمة المصرف (Hamid, 2012:29).

تحدث الهشاشة المالية بسبب ضعف المدفوعات النقدية للعمليات الحالية للمصرف، حيث ان موجودات المصرف على المدى الطويل هي غير سائلة او صعوبة تحويلها الى سيولة، و من اجل تجنب مشكلات السيولة يتوجب على إدارة المصارف تحديد قيمة الموجودات على المدى القصير لتكون اعلى من قيمة مطلوباتها خلال المدة نفسها بما في ذلك الودائع تحت الطلب لان المودعين ينظرون الى المصرف كونه وكيلا بتوفير السيولة لذلك فإن التعرض الى صدمات السيولة يمكن ان تهز ثقة المودعين مما يخلق نظاماً مصرفياً قابلاً للإفلاس Allen (Mills & Gale, 2007:126). و اوضح Mills بأن الهشاشة تعود لعدة اسباب ابرزها هو تقلب معدلات الفائدة حيث ان التقلب سيزيد من المخاطر التي تجعل كلفة الحصول على الموجودات المالية متقلبة مع قيمة الالتزامات الثابتة، و عدم المرونة في الحصول على التمويل الملائم على المدى القصير سيؤدي الى تقلبات كبيرة في مستوى الموجودات المالية مما يجعل النظام هشاً (Mills, 2018:50). و العدوى المالية التي تواجهها المؤسسات المالية مرتبطة بعدوى المعلومات بان المؤسسة تعاني من مشاكل السيولة وترتفع مخاطر احتمال التخلف عن السداد وهذه المخاطر لا تقتصر على مصرف واحد وانما تشمل مصارف اخرى ومن ثم النظام المصرفي (Krugman et al, 2018:332).

تشمل مصادر الهشاشة المالية في جانبي الميزانية العمومية للمؤسسات المالية الموجودات والمطلوبات، في السابق كان التركيز على جانب المطلوبات والتي تمثل مصادر التمويل، اما الآن اصبح التركيز على جانب الموجودات، باعتبار أنه عند تدهور الموجودات النقدية لدى المصارف تحدث الهشاشة المالية. وتعد العوامل الخارجية من اهم العناصر المؤثرة في الهشاشة المالية للمصارف فالتشريعات الحكومية القاضية مثلاً بتجميد الودائع وعدم الاقتراض قد ترفع من نسب الهشاشة. إلى جانب قوة المنافسة التي تتمتع بها الشركة إذ ترتبط الهشاشة المالية عادة إيجاباً بالنظم التي تكون غير قادرة على المنافسة. والتي تعتمد على الدين أو أي مصدر تمويل خارجي. وقد تحدث الهشاشة المالية بالمصارف نتيجة إلى فشلها بتوجيه الأموال إلى فرص استثمارية منتجة أو نتيجة لسلوك مفرط في التفاوض بالعوامل الاقتصادية (Shen & Chen, 2008:88).

3.2.2 مؤشرات الهشاشة المالية

تم تركيز الكثير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين والسياسيين والمنظمين، لتحديد المؤشرات الرئيسة لقياس هشاشة النظام المصرفي، و ذلك من أجل ان تكون جميع الأطراف المهتمة قادرة على التعرف بشكل أفضل على إشارات التحذير التي يتم من خلالها تقييم مدد عدم الاستقرار ومعالجتها قبل ان تؤدي الى إفلاس تلك المؤسسات (Cleary & Hebb, 2016:2).

اغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ومنها دراسة (Sasu et al, 2018:4) (Fielding & Rewilak, 2015:2) قياس الهشاشة المالية يتم بواسطة Z-Score. تستخدم الادبيات المالية عادة (Z-Score) كمؤشر لقياس الهشاشة المالية والتي تدل قيمتها على مدى الاستقرار المالي التي تحققه المؤسسات المالية او الهشاشة المالية (Ashraf et al, 2016:57). فكلما قلت قيمة (Z) دل ذلك على زيادة الهشاشة المالية والعكس بالعكس في حالة زيادة قيمة (Z) دل ذلك على تمتع المؤسسة بالاستقرار المالي (Mayes & Shank, 2012:125). وهناك العديد من النماذج ل (Z-Score) التي اشتقها الباحثين من الطرق الرياضية والاحصائية و سوف نستخدم في هذه الدراسة انموذج Kida1980

يعد أنموذج كيدا أحد الأساليب الإحصائية الحديثة من نماذج Z-Score، والذي يتكون من خمس نسب مالية تمثلت هذه النسب في نسب السيولة ونسب الرافعة المالية ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب توازن الموجودات ويمكن عرضها كالآتي

$$Z = -1.042X_1 - 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

إذ إن :-

X_1 = صافي الدخل / اجمالي الموجودات : تحدد القدرة الإنتاجية لموجودات المصرف دون تأثير أي عوامل أخرى لتحديد أهمية الارباح المتحققة في زيادة الموجودات .

X2 = حق الملكية/ اجمالي المطلوبات : تحدد قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وإدارته لتطور راس المال.

X3 = الموجودات السائلة/ المطلوبات المتداولة: المتداولة : تشير الى قدرة المصرف على الالتزام بتسديد التزاماته حسب المواعيد المحددة، وإدارة المصرف لنشاطه بما يساهم بتوليد السيولة لمواجهة أي طارئ.

X4 = الإيرادات/ اجمالي الموجودات: يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة ادارة المصرف في استخدام موجوداته لتحقيق الإيرادات

X5 = النقدية/ اجمالي الموجودات: تحدد إمكانية المصرف الاحتفاظ بالنقد لفترة محدد بما يعزز فرص الاستثمار في مجالات متعددة.

يُظهر نموذج كيدا أن المصارف التي تكون فيها Z-score موجبة تعتبر علامة جيدة للنجاح مقارنة بتلك التي لديها قيمة Z-score سالبة ستكون لديها مشاكل خطيرة محتملة وقد لا تكون قادرة على الاستمرار.

4. الجانب التطبيقي للدراسة

1.4 تحليل مؤشرات هيكل التمويل

1.1.4 تحليل نسبة التمويل بالأسهم العادية

يظهر في الجدول (1) نتائج تحليل نسبة رأس المال المدفوع الى اجمالي الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005-2019) .

الجدول (1) نسبة التمويل بالأسهم العادية للمصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	سومر التجاري	التجاري العراقي	بغداد	السنة
28.335%	62.098%	38.564%	16.654%	2005
30.145%	55.624%	36.453%	15.994%	2006
25.574%	44.854%	28.146%	14.564%	2007
23.664%	58.041%	29.315%	12.893%	2008
28.133%	52.641%	28.804%	10.596%	2009
29.292%	58.364%	29.388%	10.405%	2010
33.959%	59.489%	40.413%	12.899%	2011
30.610%	55.887%	34.079%	13.455%	2012
33.054%	60.291%	44.797%	14.165%	2013
43.204%	59.558%	55.646%	13.680%	2014
47.398%	67.711%	60.257%	16.134%	2015
46.963%	71.069%	58.987%	20.826%	2016
46.382%	64.074%	54.265%	22.933%	2017
46.654%	61.045%	56.289%	22.451%	2018
48.725%	71.350%	55.583%	22.070%	2019
36.139%	60.140%	43.399%	15.981%	المتوسط

المصدر :- اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة .

1- مصرف بغداد

نلاحظ ان المصرف في عام 2017 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (22.933%). بسبب زيادة رأس مال المصرف الذي بلغ (250,000,000,000) وانخفاض موجودات المصرف عما كانت عليه في السنوات السابقة إذ بلغت (109,015,2647,000) أما أدنى نسبة تمويل بالأسهم العادية كانت في عام 2010 إذ بلغت (10.405%) بسبب زيادة الموجودات الذي بلغت (961,062,610,000) وكذلك زيادة رأس المال الذي بلغ (100,000,000,000)، في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف بغداد (15.981 %)، ويرجع سبب الزيادة والنقصان في الموجودات إلى تشريعات البنك المركزي والعوامل الاقتصادية والسياسية إلى يمر بها البلد وكذلك إدارة المصرف للأموال .

2- المصرف التجاري العراقي

لقد حقق المصرف في عام 2015 أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (60.257%) و يعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة قيمة رأس مال المصرف التجاري نسبة الى السنوات الاخرى ويرجع هذا الارتفاع إلى استجابة المصارف التجارية لتعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس أموالها لتكون قادرة على مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها و استيعاب الخسائر التي تصاحب نشاطاتها. أما أدنى نسبة تمويل بالأسهم العادية في عام 2007 إذ بلغت (28.146 %) نتيجة لانخفاض رأس مال المصرف وارتفاع قيمة موجوداته. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف التجاري العراقي (43.399%).

3- مصرف سومر التجاري

حقق المصرف في عام 2019 أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (71.350%). نتيجة لانخفاض موجودات المصرف نسبة الى عام 2018 أما أدنى نسبة تمويل بالأسهم العادية في عام 2007 إذ بلغت (44.854%)، لان رأس مال مصرف سومر في عام 2007 كان متدني بينما قيمة موجوداته مرتفعة . في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف سومر التجاري (60.140%). ويلاحظ ان مصرف سومر التجاري في السنوات الأخيرة يعتمد بنسبة أكثر من 60% في تمويله على رأس المال المدفوع .

2.1.4 مؤشر نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة

يظهر في الجدول (2) نتائج تحليل نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة للمصارف التجارية عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2019-2005) .

الجدول (2) نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة للمصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	سومر التجاري	التجاري العراقي	بغداد	السنة
1.954%	2.810%	0.060%	0.462%	2005
1.037%	2.260%	0.521%	0.862%	2006
2.888%	2.327%	0.571%	4.340%	2007
2.969%	0.893%	0.684%	3.556%	2008
2.210%	3.700%	1.472%	1.871%	2009
2.429%	0.330%	5.198%	1.351%	2010
2.289%	0.121%	2.322%	2.275%	2011
2.896%	0.357%	3.603%	1.833%	2012
3.316%	0.346%	2.386%	1.726%	2013
1.813%	0.379%	1.846%	1.080%	2014
0.667%	0.790%	1.572%	0.350%	2015
2.996%	2.584%	4.409%	1.960%	2016
2.989%	2.413%	5.968%	1.318%	2017
1.757%	2.477%	4.146%	0.687%	2018
1.077%	3.130%	1.342%	1.269%	2019
2.219%	1.661%	2.407%	1.663%	المتوسط

المصدر :- اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة .

1- مصرف بغداد

نلاحظ في عام 2007 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (4.340%). و يعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة قيمة الارباح المحتجزة لمصرف بغداد نسبة الى السنوات الاخرى، أما أدنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2015 إذ بلغت (0.350%)

ويرجع سبب انخفاض النسبة إلى انخفاض الأرباح المحتجزة حيث بلغت (5,430,791,000). ويلاحظ ان المصرف يتبع سياسة احتجاز بصورة منتظمة في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف بغداد (1.663%).

2- مصرف التجاري العراقي

أظهرت النتائج انه في عام 2017 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (5.968%) و يعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة قيمة الأرباح المحتجزة لمصرف التجاري العراقي نسبة الى السنوات الاخرى ، اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2005 اذ بلغت (0.060%) نتيجة لانخفاض الأرباح المحتجزة للمصرف الذي بلغت (93,076,503) وارتفاع قيمة موجودات الذي بلغت (155,584,802,000) في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف التجاري العراقي (2.407%).

3- مصرف سومر التجاري

لوحظ انه في عام 2009 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بلغت (3.700%)، نتيجة لزيادة الأرباح المحتجزة ، اما ادنى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة في عام 2011 اذ بلغت (0.121%) بسبب انخفاض الأرباح المحتجزة و زيادة موجوداته قياسا بالأعوام السابقة . كما يظهر الجدول تفاوت في نسب التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف سومر التجاري (1.661%).

3.1.4 مؤشر نسبة التمويل بالديون

يظهر في الجدول (3) نتائج تحليل نسبة التمويل بالديون للمصارف التجارية عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005-2019).
الجدول (3) نسبة التمويل بالديون للمصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	سومر التجاري	التجاري العراقي	بغداد	السنة
58.556%	33.522%	59.725%	82.420%	2005
61.287%	40.570%	61.252%	82.039%	2006
63.731%	42.751%	69.366%	79.076%	2007
61.960%	35.830%	67.239%	82.812%	2008
61.205%	37.621%	59.602%	86.391%	2009
59.393%	36.844%	53.695%	87.640%	2010
55.453%	36.942%	45.368%	84.048%	2011
58.839%	41.251%	51.199%	84.066%	2012
53.853%	36.771%	41.292%	83.497%	2013
52.948%	38.143%	36.701%	83.999%	2014
48.420%	28.676%	33.910%	82.673%	2015
44.657%	24.055%	33.476%	76.440%	2016
47.583%	31.438%	36.714%	74.596%	2017
48.877%	34.456%	36.129%	76.045%	2018
46.159%	23.094%	39.541%	75.843%	2019
54.861%	34.798%	48.347%	81.439%	المتوسط

لمصدر :- اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة .

1- مصرف بغداد

لوحظ في عام 2010 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (87.640%) نتيجة ارتفاع قيمة الديون قياسا بالسنوات السابقة ، اما ادنى نسبة التمويل بالديون في عام 2017 اذ بلغت (74.596%) ويعود السبب الى انخفاض الموجودات و الديون قياسا بالعام السابق 2016 وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض الودائع الجارية لدى البنك المركزي و الموجودات الاجنبية والموجودات الاخرى مقابل انخفاض ودائع الحكومة و المطلوبات الاجنبية . في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف بغداد (81.439%) . ويلاحظ ان المصرف يتبع سياسة تمويل تعتمد التمويل بالديون اكثر من الاعتماد على المصادر الاخرى و بشكل يفوق المصارف الاخرى للعينه.

2- مصرف التجاري العراقي

حقق في عام 2007 اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (69.366%). ويعود سبب ارتفاع نسبة التمويل بالديون الى ازدياد الديون قياسا بالسنوات السابقة اذ بلغت (287,617,548,308) . اما ادنى نسبة التمويل بالديون في عام 2016 اذ بلغت (33.476%)، اذ يلاحظ انخفاض التمويل بالديون في السنوات الاخيرة و يرجع السبب إلى زيادة راس المال المدفوع أي هناك إصدارات أسهم رأسمالية، في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف التجاري العراقي (48.347%) .

3- مصرف سومر التجاري نلاحظ انه في عام 2007 حقق اعلى نسبة تمويل بالديون بلغت (42.751%) نتيجة لزيادة ديون المصرف . اما ادنى نسبة التمويل بالديون في عام 2019 اذ بلغت (23.094%) لان ديون مصرف سومر في عام 2019 كانت متدنية ، في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف سومر التجاري (34.798%) . ويلاحظ ان مصرف سومر التجاري في السنوات الأخيرة يعتمد بنسبة أكثر من 60% في تمويله على التمويل المملاك وانخفاض التمويل بالديون وذلك بسبب ان المصارف التجارية عينة الدراسة تمر في أزمات مالية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية للبلد.

4.1.4 مؤشر نسبة التمويل بالودائع

يظهر في الجدول (4) نتائج تحليل نسبة التمويل بالودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2019-2005) .

الجدول (4) نسبة التمويل بالودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	سومر التجاري	التجاري العراقي	بغداد	السنة
51.907%	15.788%	50.004%	73.566%	2005
53.422%	30.804%	42.608%	69.987%	2006
56.874%	25.237%	40.706%	65.190%	2007
53.174%	18.372%	41.661%	70.042%	2008
56.509%	21.000%	40.139%	79.966%	2009
56.490%	27.240%	38.503%	81.071%	2010
46.720%	19.162%	33.311%	57.316%	2011
48.083%	24.273%	36.851%	62.068%	2012
43.961%	24.103%	27.863%	69.848%	2013
39.877%	18.199%	26.816%	73.618%	2014
35.957%	23.302%	21.523%	51.741%	2015
36.805%	19.235%	27.780%	62.669%	2016
37.494%	23.008%	29.240%	62.748%	2017
39.484%	19.716%	30.295%	70.242%	2018
38.154%	17.892%	32.597%	70.729%	2019
46.327%	21.822%	34.660%	68.053%	المتوسط

المصدر :- اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة .

1- مصرف بغداد

لوحظ في عام 2010 حقق المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (81.071%) نتيجة ارتفاع قيمة الودائع قياسا بالسنوات السابقة ويعود سبب ارتفاع النسبة هذا العام الى الانتعاش الاقتصادي في البلاد الذي سببه ارتفاع اسعار و واردات النفط مما انعكس بالإيجاب على

اغلب الاقتصاد. اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2015 اذ بلغت (51.741%). في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف بغداد (68.053%).

2- مصرف التجاري العراقي

حقق في عام 2005 المصرف اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (50.004%) ويعود سبب هذا الارتفاع الى انخفاض قيمة الموجودات نسبة الى السنوات الاخرى اذ بلغت (155,584,802,000) و ارتفاع الودائع التي بلغت (77,799,292,599). اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2015 اذ بلغت (21.523%) نتيجة انخفاض قيمة الودائع. في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف التجاري العراقي (34.660%).

3- مصرف سومر التجاري

حقق في عام 2006 اعلى نسبة تمويل بالودائع اذ بلغت (30.804%) نتيجة زيادة الودائع قياسا بالسنوات السابقة اذ بلغت (11,729,275,456) ومصدر الزيادة الرئيسي هو زيادة ارصدة الحسابات الجارية الدائنة للأفراد صاحبها بنفس الوقت زيادات وانخفاضات في حسابات اخرى. اما ادنى نسبة تمويل بالودائع في عام 2005 اذ بلغت (15.788%). في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف سومر التجاري (21.822%) ويلاحظ ان مصرف سومر التجاري يحتفظ بمستويات متدنية من الودائع واعتماده بشكل كبير على مصادر التمويل الممثلة.

يتضح مما سبق تتفاوت المصارف بسياساتها لهيكل التمويل وعليه قبول الفرضية الرئيسة الاولى التي مفادها (تتفاوت المصارف عينة الدراسة في سياساتها لهيكل التمويل)

2.4 تحليل مؤشر الهشاشة المالية باستخدام نموذج كيدا

يتم تحليل قيمة z-Score للمصارف التجارية عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة (2005-2019) كما يلي.

1- مصرف بغداد

تظهر البيانات المالية لمصرف بغداد وحسب تحليل Z-Score والمبينة في جدول (5) ان المركز المالي للمصرف ضعيف وهذا يشير الى تعرضه للهشاشة لأن نتائج Z-Score خلال فترة الدراسة (2005-2019) كانت سلبية. وهذا يعني ان مصرف بغداد يعاني من هشاشة عالية وانه غير قادر على النهوض بأنشطته المصرفية للوصول الى الاستقرار المالي. وذلك يرجع لاعتماد المصرف بشكل كبير على سياسة الرافعة المالية في تمويل عملياته المصرفية.

جدول(5)الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف بغداد

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.006	0.213	4.647	0.030	0.513	-2.114
2006	0.025	0.219	3.772	0.054	0.566	-1.730
2007	0.054	0.265	2.488	0.090	0.442	-1.238
2008	0.039	0.208	3.187	0.081	0.377	-1.534
2009	0.020	0.158	4.146	0.051	0.595	-1.862
2010	0.013	0.141	1.571	0.061	0.595	-0.665
2011	0.024	0.190	2.007	0.064	0.523	-0.919
2012	0.019	0.190	1.828	0.048	0.625	-0.796
2013	0.018	0.198	2.051	0.048	0.575	-0.915
2014	0.015	0.190	2.041	0.042	0.543	-0.910
2015	0.004	0.210	1.238	0.058	0.562	-0.539
2016	0.017	0.308	1.571	0.068	0.451	-0.783
2017	0.006	0.341	1.641	0.057	0.459	-0.810
2018	0.004	0.315	1.565	0.042	0.550	-0.731
2019	0.006	0.319	1.322	0.046	0.487	-0.641

المصدر:- اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة.

2 مصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (6) من خلال تحليل بيانات المصرف التجاري العراقي حسب انموذج كيدا Z-Score ان النتائج سلبية من عام 2005 الى عام 2019 اذا كانت قيم Z-Score تتراوح ما بين (-3.047) - (-0.812) . اي ان المصرف يواجه هشاشة مصرفية عالية .

جدول (6)الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف التجاري العراقي

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.011	0.674	1.494	0.039	0.699	-0.812
2006	0.007	0.633	1.488	0.073	0.194	-0.940
2007	0.007	0.442	1.47	0.102	0.184	-0.868
2008	0.009	0.487	2.086	0.126	0.238	-1.169
2009	0.018	0.678	2.645	0.088	0.111	-1.534
2010	0.065	0.862	2.585	0.138	0.210	-1.628
2011	0.029	1.204	3.718	0.062	0.440	-2.159
2012	0.045	0.953	2.653	0.083	0.468	-1.582
2013	0.027	1.422	3.808	0.066	0.573	-2.256
2014	0.021	1.725	4.704	0.043	0.300	-2.854
2015	0.017	1.949	5.29	0.047	0.350	-3.202
2016	0.018	1.987	3.907	0.045	0.243	-2.609
2017	0.022	1.724	3.688	0.054	0.181	-2.423
2018	0.024	1.770	4.378	0.046	0.327	-2.719
2019	0.015	1.529	5.404	0.044	0.451	-3.047

المصدر:- اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة .

3- مصرف سومر التجاري

يظهر حسب تحليل انموذج كيدا Z-Score ان مصرف سومر التجاري من خلال الجدول (7) ان نتائج التحليل اظهرت ان قيم Z-Score سلبية خلال فترة الدراسة ، اذا كانت قيم Z-Score تتراوح ما بين (-3.413) - (-4.340) . اي ان المصرف يواجه هشاشة مصرفية .

جدول (7)الهشاشة المالية باستخدام نموذج Kida لمصرف سومر

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Z
2005	0.035	1.983	5.55	0.086	0.201	-3.413
2006	0.028	1.465	2.121	0.074	0.177	-1.609
2007	0.030	1.339	3.198	0.082	0.373	-2.005
2008	0.011	1.791	7.683	0.057	0.597	-4.170
2009	0.046	1.658	3.736	0.088	0.232	-2.444
2010	0.004	1.714	4.628	0.059	0.462	-2.760
2011	0.001	1.707	6.274	0.056	0.378	-3.534
2012	0.004	1.424	5.202	0.084	0.549	-2.890
2013	0.005	1.720	4.191	0.145	0.597	-2.565
2014	0.005	1.623	0.735	0.037	0.059	-1.027
2015	0.010	2.487	4.237	0.037	0.557	-2.874
2016	0.011	3.157	5.156	0.038	0.504	-3.595
2017	0.001	2.181	3.403	0.040	0.557	-2.353
2018	0.002	1.902	3.217	0.024	0.531	-2.151
2019	0.003	3.330	6.697	0.025	0.592	-4.340

المصدر :اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة .

يتضح مما سبق تعاني المصارف عينة الدراسة من الهشاشة المالية وعليه قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي مفادها (تعاني المصارف عينة الدراسة من الهشاشة المالية) .

5. اختبار الفرضيات

1.5 اختبار الفرضية الرئيسية (يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية)

1-مصرف بغداد

يبين الجدول (8) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (8) تحليل الحذف التراجعي لمصرف بغداد

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-11.845-	42.290		-.280-	.785
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	.144	.432	1.223	.334	.746
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.104	.524	.229	.198	.847
	نسبة التمويل بالديون	.121	.424	.994	.287	.780
	نسبة التمويل بالودائع	-.024-	.018	-.377-	-1.284-	.228
2	(Constant)	-3.714-	9.856		-.377-	.713
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	.061	.099	.517	.616	.550
	نسبة التمويل بالديون	.040	.104	.330	.389	.705
	نسبة التمويل بالودائع	-.024-	.017	-.381-	-1.361-	.201
3	(Constant)	.079	1.376		.057	.955
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	.025	.031	.209	.784	.448
	نسبة التمويل بالودائع	-.023-	.017	-.364-	-1.367-	.197
4	(Constant)	.736	1.075		.685	.505
	نسبة التمويل بالودائع	-.027-	.016	-.426-	-1.700-	.113
5	(Constant)	-1.079-	.128		-8.435-	.000
a. Dependent Variable: Z						

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على SPSS V.22

(اولا) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار للمؤشرات هيكل التمويل معنويا عند مستويين (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانيا) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار هيكل التمويل عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) تضمن الانموذج الثالث حذف لمؤشر التمويل بالديون لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار هيكل التمويل عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(رابعاً) تضمن الانموذج الرابع حذف لمؤشر التمويل بالأسهم العادية لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(خامساً) تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو التمويل بالودائع لعدم معنويته مما تستدل الباحثتان على قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تشير الى وجود تأثير ذي دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف بغداد .

2- مصرف التجاري العراقي

يبين الجدول (9) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (9) تحليل الحذف التراجعي لمصرف التجاري العراقي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-5.850	1.810		-3.233	.009
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	.002	.018	.026	.096	.925
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.065	.057	.146	1.150	.277
	نسبة التمويل بالديون	.046	.024	.713	1.897	.087
	نسبة التمويل بالودائع	.040	.020	.373	2.021	.071
2	(Constant)	-5.681	.404		-14.072	.000
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.062	.043	.139	1.431	.180
	نسبة التمويل بالديون	.044	.012	.682	3.692	.004
	نسبة التمويل بالودائع	.041	.019	.376	2.172	.053
3	(Constant)	-5.312	.324		-16.407	.000
	نسبة التمويل بالديون	.038	.012	.588	3.266	.007
	نسبة التمويل بالودائع	.043	.019	.396	2.200	.048
a. Dependent Variable: Z $R^2=0.914$ $F_{\text{المحسوبة}}=63.998$ $Sig=3.967$						

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على SPSS V.22

(اولاً) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار لمؤشرات هيكل التمويل معنوية عند مستويين (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانياً) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالأسهم العادية من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار هيكل التمويل عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) حذف نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثالث، والذي اظهر الاتي:

كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالديون) في مؤشر الهشاشة المالية (0.038) وهذا يعني وجود تأثير طردي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشرات هيكل التمويل بمقدار وحدة واحدة سيزداد مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.0381). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.266) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالودائع) في مؤشر الهشاشة المالية (0.043) وهذا يعني وجود تأثير طردي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشرات هيكل التمويل بمقدار وحدة واحدة سيزداد مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.043). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.200) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.914) وهذا يعني ان المؤشرين يفسرا ما نسبته (91.4%) من التغيرات التي تطرا على الهشاشة المالية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (0.05) ، كما ان قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (63.997) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

تستدل الباحثتان من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف التجاري العراقي و قبول الفرضية البديلة.

3- مصرف سومر التجاري

يبين الجدول (10) ادناه اختبار الفرضية للمصرف المعني من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشر الهشاشة المالية.

جدول (10) تحليل الحذف التراجعي لمصرف سومر التجاري

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-19.924	11.047		-1.803	.101
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	.124	.105	.926	1.180	.265
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.294	.240	.394	1.229	.247
	نسبة التمويل بالديون	.227	.133	1.442	1.715	.117
	نسبة التمويل بالودائع	.059	.058	.262	1.010	.336
2	(Constant)	-19.399	11.045		-1.756	.107
	التمويل بالأسهم العادية نسبة	.125	.105	.934	1.189	.259
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.289	.240	.387	1.206	.253
	نسبة التمويل بالديون	.248	.131	1.570	1.888	.086
3	(Constant)	-6.379	1.503		-4.244	.001
	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	.103	.185	.138	.558	.587
	نسبة التمويل بالديون	.098	.039	.624	2.524	.027
4	(Constant)	-5.952	1.260		-4.726	.000
	نسبة التمويل بالديون	.091	.036	.577	2.550	.024

a. Dependent Variable: Z**R²=0.333****F المحسوبة=6.501****Sig=0.024**

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على SPSS V.22

(اولاً) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (هيكل التمويل) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار للمؤشرات هيكل التمويل معنوياً عند مستويين (5% ، 10%) مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثانياً) تضمن الانموذج الثاني حذف نسبة التمويل بالودائع من الانموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الأول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار هيكل التمويل عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(ثالثاً) تضمن الانموذج الثالث حذف لمؤشر التمويل الاسهم العادية لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار هيكل التمويل عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع مؤشر الهشاشة المالية.

(رابعاً) حذف نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة لأنه يمثل أكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الرابع، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر هيكل التمويل (نسبة التمويل بالديون) في مؤشر الهشاشة المالية (0.091) وهذا يعني وجود تأثير طردي بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشرات هيكل التمويل بمقدار وحدة واحدة سيزداد مؤشر الهشاشة المالية بمقدار (0.091) علماً ان هذه التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.05) من خلال قيمة Sig. ، فضلاً عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.550) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R²) الانموذج الرابع (0.333) وهذا يعني ان المؤشرين يفسرا ما نسبته (33.3%) من التغيرات التي تطرأ على الهشاشة المالية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلاً عن ذلك كان الانموذج معنوياً عند مستوى معنوي (0.05) ، كما ان قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (6.501) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

تستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهيكل التمويل في الحد من الهشاشة المالية بالنسبة لمصرف سومر التجاري وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة.

6. الاستنتاجات و التوصيات**1.6 الاستنتاجات**

- 1- اظهرت نتائج التحليل المالي ان المصارف عينة الدراسة تتفاوت في نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات ، وان زيادة نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات تكون في مصلحة المودعين لأنها تضمن لهم الحماية ضد المخاطر لكنها في الوقت نفسه تحد من ربحية المساهمين والمستثمرين .
- 2- يلاحظ عبر نتائج التحليل المالي ان مصرف بغداد يعتمد على التمويل بالديون اعلى من اعتماده على التمويل بالملكية عند مقارنته بالمصارف التجارية عينة الدراسة و هذا يعرضه لمشاكل الحفاظ على المصرف من التقلبات الاقتصادية .
- 3- اظهرت نتائج التحليل المالي ان جميع المصارف العراقية عينة الدراسة و حسب انموذج كيدا تتعرض الى هشاشة مصرفية نتيجة لعدد من العوامل منها عوامل داخلية متعلقة بالمصرف ومنها ما هو خارجي كالأوضاع الاقتصادية و السياسية والامنية.
- 4- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك تأثيراً طردياً ذي دلالة احصائية بين التمويل بالديون و الهشاشة المالية في المصارف عينة الدراسة ، وبالتالي كلما زادت الديون كلما زادت الهشاشة المصرفية .

2.6. التوصيات

- 1- تقترح الدراسة ان تقوم المصارف بتنويع مصادر التمويل ما بين التمويل المملاك و التمويل المقترض بما يحقق مزيج امثل بينهما مما يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى .

2- ضرورة اهتمام المصارف باتباع اليات التحوط التي تساعد في التخلص من الهشاشة المالية ، فضلا عن تطبيق انموذج كيدا لقياس الهشاشة المصرفية وتحديد مركزها المالي كون هذا الانموذج يساعد في التنبؤ بمستقبلها المالي و مدى امكانيتها على الاستمرار من خلال اتخاذ قرارات تمويلية سليمة .

3- توصي الدراسة المصارف بتقليل الاعتماد على الديون بتمويل موجوداته لان نتائج الدراسة اوضحت هناك علاقة طردية بين التمويل بالديون و الهشاشة المالية .

7. المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1- العامري، محمد علي إبراهيم، (2013) ، الادارة المالية الحديثة ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- 2- العلاق، بشير اباس، ادارة المصارف مدخل وظيفي، جامعة التحدي، بغداد، 2008 .
- 3- ابو حمد، رضا صاحب وقديوري، فائق مشعل، ادارة المصارف، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005 .
- 4- حداد، اكرم، هنلول، مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، 2005 .

ثانياً: المصادر الاجنبية

Books

1. Allen ,Franklin & Gale ,Dougla (2007) , Understanding Financial Crises, 1st ed , Oxford University Press Inc., New York.
2. Arnold ,Glen Ph.D. (2013) , Essentials of Corporate Finance Management ,2nd ed, Pearson Education Limited.
3. Atrill , Peter(2017), Financial Management: For Decision Makers , 8th ed. Pearson Education Limited .
4. Atrill , Peter, (2009), Financial Management: For Decision Makers, 5th ed, Pearson Education Limited..
5. Bessis , Joël, (2015) , Risk Management in Banking , 4th ed, John Wiley & Sons, Ltd .
6. Brigham & Ehrhard (2011), Corporate finance ,13th ed, South-Western, a part of Cengage Learning.
7. Broyles , Jack, (2003) , Financial Management and Real Options, 1st ed , John Wiley & Sons Ltd.
8. Choudhry , Moorad,(2018) , An Introduction to Banking: Principles, Strategy and Risk Management , 2nd ed, John Wiley & Sons.
9. Fabozzi, Frank J. (2010), The Basics of Finance ,2nd ed, Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey.
10. -Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J. (2012), Principles of Managerial Finance , 13th ed, Prentice Hall, USA.
11. Johnson ,Roy E. (2001) , Shareholder Value A Business Experience, 1st ed , Butterworth-Heinemann.
12. Keown , Arthur J. & Martin, John D.& Petty, J. William(2014) ,Foundations of Finance The Logic and Practice of Financial Management , 8thed, Pearson Education, Inc. ,USA.
13. Kida Thomas. (1980), An investigation into auditors' continuity and related qualification judgments, Journal of Accounting Research, China, Vol 18, No 2
14. Krugman , Paul R. & Obstfeld , Maurice & Melitz , Marc J. (2018) , International Economics Theory& Policy, 11th ed , Pearson Education Limited .
15. Mayes , Timothy R. & Shank , Todd M. (2012) , Financial Analysis with Microsoft Excel , 6th ed , South - Western, Cengage Learning.
16. Mills, Kareng G. , Fintech(2018), Small Business & the American Dream , 1st ed Springer International Publishing;Palgrave MacmillanF.
17. Mishkin ,Frederic S., Eakins ,Stanley G. (2018), Financial Markets and Institutions ,9th ed , Pearson.
18. Pandey, I, M(2015) , Financial Management , 11th ed ,Vikas Publishing House Pvt Ltd.

19. Paramasivan & Subramanian(2009) , **Financial Management, New Age international (P) Limited**, 1st ed ,New Delhi.
20. Rose, Peter S.(2002) , **Commercial Bank Management**, 5th ed, McGraw-Hill, USA .
21. Rose, Peter S. & Hudgins ,Sylvia C. (2007) , **Bank Management and Financial Services** , 7th ed , McGraw-Hill Education.
22. Ross ,Stephen, Westerfield ,Randolph , Jaffe ,Jeffrey, Jordan, Bradford(2008), **Fundamentals of Corporate Finance**, 8thed, McGraw-Hill,New York .

Scientific journals

23. Ashraf ,Dawood & Ramady , Mohamed & Albinali ,Khalid(2017), **Financial fragility of banks, ownership structure and income diversification: Empirical evidence from the GCC region**, Research in International Business and Finance, Vol.38 , pp.56–68, 2016 .
24. Cleary ,Sean & Hebb ,Greg (2015), **An efficient and functional model for predicting bank distress:** In and out of sample evidence, of Banking&Finance,doi:http://dx.doi.org/10.1016/j.jbankfin.2015.12.001.
25. Fielding, D.and Rewilak J., Credit Booms(2015), **Financial Fragility and Banking Crises**, journal pertain , Iss 136, pp.233–236.
26. Jehan , Shahzadah Nayyar(2001), **Interaction of Financing & Investment Decisions Through Transition** , Econ. J. of Hokkaido Univ ., Vol. 30,pp. 47-54.
27. Kulkarni, Prasanna & Chirputkar, Abhijit V.(2014), **Impact of SME Listing on Capital Structure Decisions** , Procedia Economics and Finance 11, 431 – 444.
28. Lagunoff , Roger & Schreft ,Stacey L(2001), **A Model of Financial Fragility**, Journal of Economic Theory ,NO .99, PP.220_264.
29. Sasu , Daniel , Ofori & Abor,Joshua(2018), **Yindenaba & Mensah ,Lord , Funding structure and technical efficiency: A data envelopment analysis (DEA) approach for banks in Ghana**, Journal of Managerial Finance, Vol. 7 ,Iss 2, pp. 268-288.
30. Schroeder, S., **Defining and detecting financial fragility:New Zealand's experience** , International Journal of Social Economics, Vol. 36 , Iss 3 pp. 287 – 307, 2009.
31. Shen ,Chung-Hua & Chen ,Chien-Fu(2008) , **Causality between banking and currency fragilities: A dynamic panel model**, Journal of Global Finance , vol .19,pp. 85–101.

Thesis

32. Hamid,F(2012)., **Essays on Liquidity Risk and Banking Fragility, Dynamic Depositor Discipline and Information Disclosure: An Empirical Analysis on the East Asian Banks**, Thesis University of Exeter.
33. Jiang, Hong ,The determinants of financial structure: Evidence from Chinese listed hospitality companies , Bachelor of Economics Shanghai University, China, 2008.

Internet sources

34. Hong , Fang . (2011) , **Empirical Analysis On The Financial Fragility Of The United States Based On Factor Analysis Method** , Journal Of School Of Economics And Management· DOI: [10.1109/MSIE.2011.5707748](https://doi.org/10.1109/MSIE.2011.5707748)